الأربعاء ٤ آذار ٢٠٢٠ | الموافق ٩ رجب ١٤٤١ هـ | العدد ٣٣٥١ السنة الرابعة عشرة

اقتصاد

«الوطن» تسأل رئيس الوزراء: لماذا لا تتوقف الحكومة عن رفع أسعار سلعها وخدماتها قبل التجار؟

خميس: لسنا حكومة مثالية ولا الحكومة الأكثر نجاحاً

‹ لا يوجد حكومة تساهم في اتخاذ قرار خاطئ بحق المواطن ‹ صندوق المعونة الاجتماعية لم يأخذ دوره بشكل فعّال

| هناء غانم

طلب رئيس مجلس الوزراء عماد خميس من الإعلاميين الذين حضروا اجتماع «وضع رؤية تطويرية لعمل الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية»، طرح سؤال واحد وقال: إن السقف مفتوح لأي استفسار حول قضية.

«الوطن» كانت أول من سأل رئيس الحكومة حول ما يشعر به المواطن في الشارع السوري بان الحكومة تحصل على موارد الخزينة العامة للدولة من جيب المواطن بأشكال مختلفة ولاسيما زيادة الأسعار التي حملت المواطن أعباء غير قادر على تحملها في ظل محدودية الدخل وبالتالي انعكس ذلك على الوضع المعيشي.. السؤال: لماذا لا تعمل الحكومة قبل التاجر على تثبيت أسعار مواردها وخدماتها على الأقل؟

خميس في رده لـ«الوطن» لم ينكر وجود زيادة في أسعار مستلزمات المعيشية للمواطن لكن أكد أن ما يحدث من غلاء سببه الحرب ومتغيرات الأزمة موضحا أنه ما دام هناك حرب.. فهناك متغيرات، مضيفا: علينا أن نتوقع أي متغيرات نتيجة مفرزات الحرب.

وقال: أما الإجراءات فهي تحتاج إلى ساعات وساعات لطرحها، أما أن يكون هناك إمكانية واضحة وسريعة لمعالجة أي متغير فأكيد لا، لأن الشيء المفاجئ يحتاج فترة زمنية ليتم علاجه واليوم لا أحد يستطيع أن يبرمج مفرزات الحرب.

وأضاف خميس إن موارد الخزينة العامة في إطار الحرب محدودة والمطلوب من الدولة أن تدعمه أكثر مما هو متوافر لديها لذلك فإن مفرزات الحرب وقلة الاستيراد والمضاربين وحالة التضخم التي تسود المنطقة العربية بشكل عام انعكست على الواقع المعيشي وخاصة أن جزءاً كبيراً من حاجة المواطن يعتمد على الاستيراد الذي يعتمد على العملة الوطنية التي تعرضت للتضخم بشكل كبير نتيجة الحرب لأن معظم المواد الأساسية المصنعة محلياً أو المستوردة بشكل مباشر تعتمد على الاستيراد.

وحول إجراءات ومتطلبات تثبيت الأسعار قال: هي إجراءات كبيرة لا يمكن أن يكون هناك تثبيت دائم للأسعار علماً أن المستلزمات الأساسية للمواطن سعرها ثابت وضمن منهجية سلة الدعم الحكومي ولم يتغير فيها شيء منذ أشهر ما قبل تغير سعر الصرف أو بعده.

وحول الحد من الأسعار قال نعمل على اتجاهين: الأول اعتماد السياسة التنفيذية الإدارية الاقتصادية لتحقيق التنمية وهو ما يتم العمل عليه والمواد الخدمية للمواطن خلال الحرب كانت محدودة ومتغيرات ارتفاع الأسعار مرتبطة بمتغيرات الأسعار.

وأكد خميس في رده أن كل هذه القضايا اليوم هي محط بحث على طاولة الحكومة التي تعمل عليها تدريجيا وفق الأولويات، موضحا أن ارتفاع الأسعار التي يعاني منها المواطن نحن على اطلاع بذلك، لكن نحن وضمن الإمكانيات المتوفرة نوظفها بأفضل الحالات ولو لم توظف بأفضل الحالات لكان الانعكاس أصعب علينا وعلى الواقع المعيشي.

مشيراً إلى أنه لا يوجد حكومة في العالم تساهم في اتخاذ قرار خاطئ بحق المواطن.

وحول الحد من الأسعار قال: نعمل على اتجاهين الأول اعتماد السياسة التنفيذية الإدارية الاقتصادية لتحقيق التنمية وهو ما يتم العمل عليه مبيناً أن المواد الخدمية للمواطن خلال الحرب كانت محدودة ومتغيرات ارتفاع الأسعار مرتبطة بمتغيرات الأسعار.

وأشار إلى أن الحكومة تعمل على توظيف الإمكانيات المحدودة ولا يمكن تجاهل وجود خلل وتقصير في بعض المفاصل، منوهاً بأننا في حالة حرب وأحد المستهدفين فيها هو آلية عمل الحكومة، مضيفاً: إننا كحكومة نؤمن بالإعلام الشفاف الذي لم يأخذ إمكانياته كما يجب. وعلى الإعلامي أن يبرز دوره وإمكانيات الدولة السورية لما تعرضت له من حصار ودمار.

وخلص خميس خلال لقائه بالإعلاميين قائلاً لسنا حكومة مثالية ولسنا الحكومة الأكثر نجاحاً، لكن اجتهدنا لنكون ناجحين وأن الاجتهاد يعني أننا قدمنا ما هو جديد وأهم عمل لنجاح الفريق الحكومي هو تأمين المدخلات والإمكانيات المادية التي كانت شبه محدودة ومعدومة خلال فترة الحرب والاهم الحفاظ على المواد الأساسية.

نقط على الحروف

وحاول رئيس مجلس الوزراء وضع النقاط على الحروف خلال الاجتماع الذي عقد أمس حول وضع رؤية تطويرية لعمل الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية والذي طالب خميس بتغيير اسمه ليكون مكوناً مهماً من مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع الشرائح المستفيدة من البرامج التي ينفذها على مستوى كافة المحافظات والتي تستهدف تمكين المستفيدين اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً بما يخفف الضغوطات المعيشية التي فرضتها الحرب على هذه الشرائح. خاصة أن الثغرات غير الايجابية التي عرف بها صندوق المعونة الاجتماعية قد ساهمت في خلط الأوراق لأن هذا الصندوق لم يأخذ دوره بشكل فعال بعيداً عن حالات الخلل التي نتجت عنه خلال ٢٠١١.

أكد خميس ضرورة علاج هذه الحالات والأهم استرداد المبالغ التي أخذت من الصندوق والتي يجب أن تعود.

وتساءل خميس أليس من الضروري أن يكون هناك استهلاك أوسع وأعمق وأجدى لعمل الصندوق باعتباره مكوناً اقتصادياً كبيراً والاهم، أن المشروع قائم لتنتهي الحرب.

مضيفاً: إن كل إنسان مهما كان يملك من الذكاء والدهاء بمجرد إعطائه منحة دائمة نكون قد حددنا من إمكانية تطويره.

وخلال الاجتماع أكد خميس أهمية الاستمرار بالدور المنوط بالصندوق كأداة تنفيذية لبرامج الدعم المرتبطة بالحماية الاجتماعية (المعونة والمساعدة) رغم كافة التحديات الاقتصادية التي تفرضها الحرب وتوفير الدعم اللوجستي له بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية وتطوير منظومة الدعم والبرنامج الوطني للمعونة الاجتماعية خلال المرحلة القادمة.

وتم تكليف وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والمالية والإدارة المحلية والبيئة اعتماد منهجية لتطوير معايير الاستهداف والمستفيدين من برامج عمل الصندوق بشكل أكثر شمولية في إطار تطوير معايير الاستهداف المرتبطة بالدعم على المستوى الأوسع. وتم الاتفاق على الاستمرار ببرنامج دعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم ووضع برامج زمنية لاستهداف شرائح جديدة تباعاً بحيث يتم استيعاب كافة المسرحين من خدمة العلم إلى حين نهاية الحرب،

كما تم تكليف وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية والعمل إيجاد الآلية المناسبة لضمان التمويل الدائم للبرنامج والاستمرار بالجهود الرامية إلى حصر الكفاءات العلمية المتوافرة لدى المسرحين والتواصل مع الوزارات والاتحادات لتحديد احتياجاتها من فرص العمل وتوجيه المسرحين الذين يتمتعون بالمؤهلات المطلوبة نحوها أو مساعدتهم على تأسيس مشاريع متناهية الصغر بما يعزز الاستقرار الاجتماعي للمستفيدين.

وطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقديم مقترح لإطلاق برنامج لدعم المسنين والعجزة والأسر التي ترعى إعاقات متعددة ومن أسر ذوي الشهداء والجرحى بما يوسع المستفيدين من برامج المعونة الاجتماعية التي ينفذها الصندوق حالياً وتعزيز مقومات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة.

وتم تكليف مجلس إدارة الصندوق تقديم مذكرة تفصيلية تتضمن مقترحات حول تطوير برامج التمكين التي يقدمها الصندوق حالياً وتوسيع شريحة المستفيدين منها، وإقامة برامج تمكين جديدة من شأنها تفعيل دور الصندوق كذراع تدخلية اجتماعية للدولة للتخفيف من آثار الحرب.

كما تم الطلب من مجلس إدارة الصندوق توسيع قاعدة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي يمولها الصندوق حسب المقومات التنموية التي تتمتع بها كل محافظة من خلال توسيع شركاء الصندوق في تمويل المشاريع المتناهية الصغر بفائدة مدعومة من الصندوق، وتوجيه المستفيدين من برامج الصندوق نحو هذه المشاريع وإقامة المسارات التدريبية التي تساعدهم على إدارة هذه المشاريع.

وتم تكليف وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية الاجتماع بالقائمين على مؤسسة ضمان القروض لوضع آلية ميسرة لمنح القروض للمستفيدين من برامج الصندوق والتخفيف من الضمانات والكفالات الشخصية المطلوبة لذلك بما يراعي الصعوبات التي فرضتها الحرب لجهة تأمينها.

وتم الطلب من وزارة الإدارة المحلية والبيئة التأكيد على الوحدات الإدارية اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم جهود مجلس إدارة الصندوق في جمع البيانات المطلوبة حول الشرائح المستفيدة من برامج التمكين الموجودة في المحافظات والتواصل مع هذه الشرائح الاجتماعية وتعريفها بالخدمات التي يقدمها الصندوق لتكون هذه الخدمات أكثر شمولية وعلى امتداد الوطن.

بدورها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريما القادري أكدت أن إدارة صندوق المعونة الاجتماعية تعتبر إحدى الأدوات المهمة التي تعمل عليها الوزارة من خلال البرامج للفئات المستهدفة والتي تم التركيز فيها بشكل كبير جداً على المحور التنموي وتطوير قدرات الأفراد لإيصالهم إلى عمل لتحسين دخلهم عن طريق مشاريع متناهية الصغر بالإضافة إلى بعض البرامج التي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة بمعونات نقدية، وبينت أن كافة البرامج الذي يعمل عليه الصندوق سواء برنامج تمكين ودعم المسرحين من خدمة العلم أو دعم المرأة الريفية، ومشروع تنمية الريف السوري، والمعونات النقدية التي يتم توزيعها على جرحى قوات الجيش الشعبي.

وأشارت القادري إلى وجود مساعٍ لتوسيع قاعدة الحزمة الاستهدافية التي يعمل عليها الصندوق حيث طرح الصندوق حزمة لاستهداف شرائح أخرى لم يتم استهدافها سابقاً كالمسنين وأصحاب الإعاقة.

بدوره وزير المالية مأمون حمدان أكد أن صندوق المعونة الاجتماعية هدفه نبيل.

رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي د.عماد الصابوني أشار إلى أن صندوق المعونة هو الجهة الوحيدة المعنية بوضع الذراع الوحيدو للدولة في التدخل الاجتماعي.

وأكد وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف أن الصندوق أحدث بصمة نوعية في المجتمع نتيجة اهتمام الحكومة لذلك لابد من إيجاد صيغة جديدة له.

بدوره مدير الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لؤي عرنجي قدم عرضاً حول برامج التمكين التي تم إطلاقها خلال الفترة الماضية كبرنامج دعم وتمكين أبناء الريف السوري من خلال نموذج إقراض مدعوم للمستفيدين لإقامة مشروعات مولدة للدخل تتناسب ومقومات الريف السوري حيث تم رصد ٣ مليارات ليرة لتنفيذ البرنامج وتم تأمين التمويل اللازم لما يقارب ١٧٤٣ مشروعاً، إضافة إلى برنامج تمكين النساء الريفيات الذي استطاع تمكين النساء الريفيات اقتصادياً عن طريق تأسيس مشاريع الصناعات الريفية وتم رصد مليار ليرة مبدئياً لتنفيذ المشروع. وفيما يتعلق ببرنامج دعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم بين عرنجي أن نحو ٣٧٨٠٠ مسرح انتسبوا للبرنامج الذي يعمل على دعم وتمكين المسرحين وصقل مهاراتهم بما يحقق نفاذهم إلى فرص سوق العمل في القطاعين العام والخاص وتقديم المعونات الشهرية لهم ومساعدة الراغبين منهم على تأسيس المشاريع المتناهية الصغر الخاصة بهم، كما تم إطلاق برنامج منح تعويض لجرحى قوات الدفاع الشعبي والذي يمتد إلى عشرة أعوام.

وفي سياق متصل أكد محمود الكوا مدير مرصد سوق العمل أن برنامج دعم وتمكين المسرحين الذي استهدف أكثر من ٣٦ ألف مسرح، مشيراً إلى أربعة مسارات تم العمل عليها لإنجاح هذا البرنامج، المسار الأول بالنسبة للمسرحين الراغبين في العمل بالقطاع العام يتم المتابعة مع وزارة التنمية الإدارية لإجراء مسابقات مركزية لاستيعاب اكبر عدد من المسرحين للعمل في الجهات العامة، المسار الثاني تدريب المسرحين الراغبين بالعمل بالقطاع الخاص وتأمين أكثر من ٨٠٠ فرصة عمل ضمن هذا القطاع، المسار الثالث الحصول على تمويل لتأسيس مشاريع متناهية الصغر للمسرحين، المسار الرابع استئناف العمل الحر، لافتاً إلى أنه تم تمديد برنامج دعم المسرحين بهدف استيعاب مسرحين جدد، لتمكينهم اجتماعياً واقتصادياً.

منع إدخال الأقمشة عبر المنافذ البرية وحصره بالموانئ

الجمارك في حلب مع الصناعيين والتجار وتفاهمات لتنسيق العمل الجمركي

| عبد الهادي شباط

أجرت الجمارك العامة اجتماعات نوعية مع غرف التجارة والصناعة بحلب تم بحث أهم القضايا المشتركة والتفاهمات وتحديد آليات التواصل والعمل بما يسهل حركة النشاط الاقتصادي بحلب ويعزز من دعم الإنتاج.

وفي تصريح لمصدر في الجمارك لـ«الوطن» بين أن الاجتماعات مع غرف التجارة والصناعة جاءت بتوجيه من الحكومة ولدعم النشاط الاقتصادي بحلب والوقوف على الصعوبات الجمركية التي يعاني منها الصناعيون والتجار بحلب، مشيراً إلى أنه تم التفاهم على الكثير من النقاط وأهمها تسهيل حركة نقل كل المعدات والآلات والتجهيزات بغرض الصيانة والإصلاح وعدم التعرض لها من الجمارك إضافة لتسهيلات تتعلق بآلات المصانع والمعامل أو ورشات العمل من مكان لآخر بحيث يتم ذلك عبر عرضها على لجنة خاصة مشتركة فيها ممثلون عن مختلف الجهات المعنية بالواقع الصناعي والتجاري والحكومي إضافة للجمارك وتقديم كل التسهيلات اللازمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو غرفة صناعة حلب مصطفى كواية أنه تم في اللقاء مع الجمارك بحث العديد من النقاط والتفاهم حول بعض القضايا وأهمها منع إدخال الأقمشة عبر المنافذ البرية وحصر إدخال هذه الأقمشة عبر الميناء، وإيقاف أعمال التحري والدخول للمنشآت الصناعية إلا بالتنسيق مع لجان خاصة تشتمل على ممثلين من غرف الصناعة والتجارة والجمارك، كما تم الاتفاق على إعادة النظر في البيانات الجمركية القديمة الخاصة ببعض المواد الأولية لإمكانية نقلها والاستفادة منها.

واعتبر كواية أن الاجتماعات مع الجمارك كانت مهمة خاصة خلال الظروف الحالية بحلب والحاجة للكثير من التسهيلات بما يخدم عودة النشاط الصناعي وخطوط الإنتاج للعمل وأن معظم الصناعيين كانوا راضين عن الاجتماعات والتفاهمات الحاصلة.

> عدم التعرض لنقل الآلات والقطع الصناعية بغرض الصيانة والإصلاح

واعتبر مدير في الجمارك أن لحلب أهمية خاصة لأنها في الشمال السوري الذي تعرض لظروف صعبة وبات العديد من أراضيه معابر للمهربات خاصة ذات المصدر التركي، وبناء عليه يتم العمل على مد جسور التعاون والتنسيق مع الصناعيين والتجار في حلب، وعلى التوازي يتم العمل على إعادة النظر بخطة العمل الجمركي في حلب وجمع كل البيانات والمعلومات حول آليات التهريب القائمة والتعامل معها مع التركيز على مراكز التهريب الكبيرة والتشدد في التعامل معها.

وبين أنه من أكثر المهربات التي سجلت العام الماضي في حلب هي المواد الغذائية والألبسة التركية وقطع تبديل السيارات والإطارات المهربة والأحذية والعديد من أصناف الأدوية.

وأكد أنه يتم العمل على توفير كل مستلزمات العمل في جمارك حلب وزيادة تفعيل النشاط الجمركي في المحافظة للحد من ظاهرة التهريب التي تطورت مع ظروف الأزمة خلال السنوات الماضية.

وحضر الاجتماع مدير عام الجمارك فواز الأسعد والآمر العام للضابطة الجمركية العميد آصف علوش ومدير جمارك حلب ياسين جواد.

ويشار إلى أن الضابطة الجمركية حققت في الأشهر الأخيرة من العام الماضي قيماً وغرامات تعود لقضايا تهريب مختلفة ومتنوعة بحلب تجاوزت ١٠٠ مليون، منها أكثر من ٥ ملايين ليرة تعود لقضايا ألبسة تركية.

مفاجأة مدير المكتب المركزي للإحصاء: عدد المساكن في سورية أكثر من عدد الأسر الموجودة حالياً

وزير الإدارة المحلية: خطّة حكومية لتطوير كل المخططات التنظيمية

عابدين: يتعاملون مع البيانات والرقم الإحصائي كحالة استثنائية سرية

| صالح حميدي

وصف وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أمس الإحصاء بأهم محاور ورشات العمل الخاصة بقطاع الإسكان من بين ستة محاور ضمن المؤتمر الإسكاني السابق وورشة المؤشرات الحالية. مضيفاً: الهدف يكمن في وضع مؤشرات جديدة وتحديث للبيانات الحالية.

وكشف مدير المكتب المركزي للإحصاء إحسان عامر خلال ورشة المؤشرات الإحصائية لقطاع الإسكان التي عقدت أمس في قاعة رضا سعيد أن عدد المساكن في سورية يفوق عدد الأسر الموجودة على أراضيها.

وأضاف عامر خلال الجلسة الأولى للورشة إن المكتب المركزي للإحصاء يرمم الرقم الإحصائي لتعداد السكان والمساكن الجديدة بين التعدادين من خلال رخص البناء المنفذة وعن طريق البلديات والجهات المنفذة للمشاريع السكنية والقطاع التعاوني السكني.

وبين عامر أن التعداد السكاني يوفر الإطار المتعلق بإعداد قائمة بالمباني والمساكن في وقت التعداد حسب أنواعها وعدد الأسر والبيانات الأساسية الخاصة بها موزعة حسب التقسيمات الإدارية.

وأشار مدير المكتب المركزي للإحصاء إلى أن الحرب على سورية أثرت كثيراً على عمل ومهام المكتب وعدم قدرته على إحصاء الضرر الحاصل لمكونات البنية التحتية وغياب بياناتها في الكثير من المناطق التي لم يستطع المكتب الوصول إليها.

وأضاف عامر إن عجز المكتب خلال الحرب أدى لعدم وجود إطار عام للمساكن وبات الرقم الإحصائي منقوصا وغير مرمم يضاف إليه نقص البيانات الإدارية من الجهات المعنية وعدم القدرة على إحصاء مناطق السكن العشوائي وغياب الربط الشبكي مع المكتب.

ولفت عامر إلى أن المكتب يتطلع لتوحيد مؤشرات قطاع الإسكان في سورية بعد تشكيل لجنة مختصة مع مختلف الجهات.

وعرض عامر عدداً من التوصيات أبرزها تفعيل دور الأجهزة الإحصائية في الوزارات وربطها شبكيا بمكتب الإحصاء ودعم المكتب ماديا وفنيا وبشريا مع نظام مالي خاص به واعتماد التعداد الإلكتروني أسوة بما يجري في الدول العربية علما أن المكتب المركزي للإحصاء كان رائدا على مستوى الوطن العربي.

وأشار عامر إلى مشاركة ٣٤ ألف شخص في تعداد عام ٢٠١٤ وفي حال اعتماد التعداد الإلكتروني سوف يقل العدد المساهم في التعداد إلى النصف.

وفي المداخلات على الجلسة الأولى أكد وزير الموارد المائية حسين عرنوس انتشار إشادة المساكن بشكل كبير خلال الأزمة في كل أنحاء البلاد متسائلاً: أين مصير هذه المساكن؟ وما معايير وأسس التعامل معها؟ داعيا إلى السرعة في إنجاز التعداد بعد توفير الإجراءات الداعمة والبرامج والأطر الخاصة بإطلاق التعداد.

ودعا محمد علاء شعبان من هيئة الاستشعار عن بعد إلى اعتماد نظم العمليات الجغرافية والتوزع الجغرافي في التعداد والإحصاء ومراقبة التغيرات العمرانية فيه.

وأشارت المهندسة لينا أحمد من المؤسسة العامة للإسمنت إلى أن تقدير كميات الإسمنت ووضع إستراتيجية خاصة بكلف البناء منه يحتاج لاعتماد إحصائيات عن حجم الدمار وخطة لإحصاء المناطق المدمرة لتقدير كميات الإسمنت خلال مرحلة الإعمار.

بينما أشار مدير التنمية الإدارية في وزارة الأشغال باسم ديوب إلى غياب المؤشرات الواقعية عن بيانات المكتب المركزي للإحصاء وخلوها من البرامج الزمنية لما بعد عام ٢٠٢١ لخدمة هذه المؤشرات.

بدوره مدير الشركة العامة للدراسات الهندسية يسار عابدين لفت إلى غياب أي خطط خاصة بتطوير المكتب المركزي للإحصاء وتحديث أدواته وطرح بياناته بطريقة مختلفة عن السابق حيث اقتصر المكتب على طرح بياناته لمراحل بتواريخ قديمة ولا شئ يمكن أن يتم توظيفه لدى الشركة وفي إنجاز الدراسات الخاصة بها.

وأشار عابدين إلى الصعوبة في تبادل المعلومات والحصول على البيانات وخاصة من السجل العقاري ومن غيرها من الجهات التي تعتبر بياناتها شيئاً سرياً وتتعاطى معها كحالة استثنائية داعيا لإيجاد إدارة وتسهيلات مادامت هذه البيانات توظف للخطط الوطنية.

ودعا بهجت محمد من جامعة دمشق لخفض المدة الزمنية لعمليات التعداد بدلا من إصدار هذه البيانات بعد سنوات من إعدادها وخفض الكلف في إنجازها.

وطالب محمد بإعادة النظر بالسياسة العامة للإسكان ومعالجة الخلل الناتج عن السكن العشوائي وتوحيد الاستثمارات العقارية لتلبية المحتاجين من ذوي الدخل المحدود بدلا من توجيه الاستثمارات للسوق العقاري والاتجار العقاري.

وكشف وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف عن برنامج وصفه بالمهم جداً تقوم فيه الوحدات الإدارية بتنظيم قاعدة بيانات جذرية لكل الأنشطة بمختلف أنواعها وأشكالها في كل وحدة إدارية.

ولفت مخلوف إلى وجود خطة حكومية لتطوير كل المخططات التنظيمية في المحافظات والمدن السورية وهي تشكل تغذية أساسية لعمليات الإحصاء والتعداد إضافة للإفادة من بيانات نقابة المهندسين ضمن هذا الإطار.

ورداً على تساؤلات الحضور طلب مدير المكتب المركزي للإحصاء إحسان عامر من هيئة الاستشعار عن بعد توفير الصور الفضائية القديمة لإسقاطها على الصور الحديثة للوقوف على التغيرات الحاصلة في التجمعات العمرانية ورصد حجم الدمار في المباني والمنشآت.

وفي الجلسة الثانية حول السكن العشوائي عرضت مدير التخطيط الإقليمي ريما حداد لمواضيع للسكن والإسكان ضمن المنظومة الإقليمية وضمن منظومة التنمية العمرانية والإشكاليات الخاصة بالتجمعات العمرانية والعشوائية ومؤشراتها والتشريعات التي تحكمها والاحتياج والطلب والفجوة والنمو الإسكاني والضرر الفيزيائي والانزياح الديموغرافي فيها.

وأشارت حداد لصعوبات تواجه الهيئة في كيفية التعاطي مع الاستمارة الموضوعة من الهيئة وتفريغها وحصول أخطاء فنية في التعاطي معها من الوحدة الإدارية والتنظيمية وظهور تجمعات عمرانية غير متوضعة على أرض الواقع.

وبينت أن نسبة استجابة المحافظات لهذه الاستمارات بلغت ١٠ بالمئة للعام ٢٠١٨ قبل أن ترتفع إلى ٤٠ بالمئة عام ٢٠١٩.

ولفت لؤي خريطة معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة إلى وجود مشكلة في تبادل المعطيات وأن تبادل المعلومات والبيانات في محافظة دمشق في حدوده الدنيا مع غياب لتحليل الرقم الإحصائي والاكتفاء بعرضه فقط.

وأكد مدير الهيئة العامة للاستشعار عن بعد عبد المجيد الكفري أن الهيئة تؤسس حالياً لمنظومة في مجال عملية الإحصاء المركزي وتقدير الأضرار الناتجة عن الحرب في التجمعات السكانية وأخذ دورها في الخريطة الوطنية للسكن من خلال صور فضائية ستوفرها هذه المنظومة.

ولفت الكفري إلى وجود صور فضائية قديمة يمكن الإفادة منها ومقارنتها مع الصور الحديثة لرصد التغيرات للتجمعات العمرانية ولكنها تختلف بدقتها وتميزها من مكان لآخر.

وتساءل مدير التعليم الفني والمهني في وزارة الأشغال العامة والإسكان سامر لالا باشي عن مدى قدرة قطاع الإسكان انتظار البيانات والمؤشرات الإحصائية في ظل الحالة الطارئة التي يعيشها المواطن في تأمين مسكن له.

وتساءل باشي: لماذا لا يتم وضع الخطة الخمسية الحادية عشرة الخاصة بتوفير ٨٨٠ ألف مسكن على أرض الواقع لتأمين الحاجة من المساكن حيث تحتاج الأمور الإحصائية لأدوات جديدة وتحديث للبيئة التشريعية وتسهيل العمل بها، وتساءل أيضاً: هل انحاز رأس المال عن قطاع الإسكان وهل انحرف عنه لمجالات أخرى بدلا من توظيفه في تنمية قطاع التشييد والبناء؟!